اللَّبْسُ المتعمَّدُ في الاستعمال العربي: أنماطُه وأغراضُه(*)

د. محمد مرتضى صادق

مدرس النحو والصرف

كلية الآداب ، جامعة المنوفية

الملخص:

يحاول هذا البحث الوقوف على حقيقة مفادُها أن العرب كما كانت ترمي إلى أمن اللبس فإنها كانت تقصد إليه أحيانًا، فيتعمد المتكلم الإلباس على السامع لأغراض مختلفة، فالاستعمال ملك للمتكلم وحده، فهو – وحدَه – من يملك إرادة الإبانة أوالإلباس، لأغراض تتعلق بظروفه وأحواله وغاياته في زمن التكلم، فقد يتعمد الإبهام فيستعمل أنماطًا مختلفة يواري بها بنيته العميقة، ويُظهر بنية سطحية يفهمها السامع بشكلٍ غيرِ الذي يريده، أو يجد السامعُ نفسَه بين أوجه متعددة يحتملها القولُ، فلا يملك أن يجزم بأحدها، وهو مما يَسِمُ تلك اللغةَ بالاتساع والمرونة والعبقرية.

الكلمات المفتاحية: اللبس المتعمد – الأنماط – الأغراض.

Abstract

The present paper attempts to prove that the Arabs tried to avoid Confusion; however, they, sometimes, used it on purpose. The speaker was deliberately ambiguous with the listener for different purposes. This is because language usage is speaker-controlled. Only he or she may decide to be clear or ambiguous based on given circumstances

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (٤) أبريل ٢٠٢٣.**

and ends at the time of speaking. Confusion may be deliberately used via different patterns that hide the deep structure and elucidate a superficial structure that the listener understands in a way other than the one intended. Otherwise, the listener may get multiple aspects of double-speak, none of them is certain. This makes Arabic a thorough, flexible and genius tongue.

Keywords: intentional Confusion - patterns - purposes.

المقدمة

إشكاليَّةُ الدِّرَاسَةِ وتَسَاؤُلاتُها:

كان اللبسُ في المجتمع البدائي أمرًا مألوفًا تفرضه طبيعةُ الحياة البدائية القاسية، و«كثيرًا ما تخلو مدلولات الكلمات في هذا المجتمع البدائي من الدقة، ويكثر فيها اللبسُ والإبهامُ، وهي غالبًا لا تعبر إلا عن ضرورات الحياة اليومية، ولذلك كانت جملُها قصيرة، وروابطُها قليلة، ولا يزال بعضُ هذه اللغات البدائية يعتمد – حتى الآن – اعتمادًا كبيرًا على الإشارات اليدوية والجسمية؛ لإعطاء المعنى المقصود من الألفاظ التي ينطقونها، إلى درجة أن الأهالي يوقدون النيران ليلًا؛ لكي يتمكنوا من فهم ما يُقال؛ لأن الإشارات التي تصحب الكلام تُكمل الناقصَ من المفردات، وتحدد مدلول الكلمات(١)»، ومع تطور المجتمع أصبح الناس في حاجة إلى المداراة، فاستغلوا ظاهرة اللبس المفترض وجودها فيما بين المتكلمين، فبنوْا عليها مداراتهم، فعمدوا إلى اللبس عمدًا!

ومن الحقائق المأثورة عن اللسان العربي أن العرب كانت تقصد إلى الالتباس قصدًا كما تقصد إلى الإبانة، حتى صار سُنة عند العرب، قال السيوطي: «**ومن سنن العرب التوهم والإيهام(٢)**». ويقول ابن الحاج: «**العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرض في التبيين(٣)**»، وقد اعترض الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على نص ابن الحاج بقوله: «**وقد أخطأ الجادة؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس؛ إذ من**

شأن الإلباس أن يُفهم السياق غير ما يريد المتكلم، ولم تُوضع اللغةُ إلا للإفهام(٤)».

وهو اعتراض مردودٌ بالنظر إلى الاستعمال العربي الذي يكشف عن حقيقة هذه الظاهرة، وكذلك فإنه ينبغي التفرقة بين اللغة بوصفها قواعدَ، واللغة بوصفها استعمالا يوافق أغراض المتكلمين، أو بشكل آخر؛ ينبغي التفرقة بين اللغة من منظور (النحوي) واللغة من منظور (المتكلم المستعمِل)، فأما التقعيد، فإن النحويَّ يسعى إلى وضع القواعد التي تجعل الألفاظ غيرَ مُلبسة، فيوجب ويمنع ويُجيز ويقدم ويؤخر... كل ذلك ليمنع اللبسَ، وأما الاستعمال فملك المتكلم، فهو – وحدَه – من يملك إرادة الإبانة أوالإلباس، لأغراض تتعلق بظروفه وأحواله وغاياته في زمن التكلم، فقد يتعمد الإبهام فيستعمل أنماطًا مختلفة يواري بها بنيته العميقة، ويُظهر بنية سطحية يفهمها السامع بشكلٍ غيرِ الذي يريده، أو يجد السامعُ نفسَه بين أوجه متعددة يحتملها القولُ، فلا يملك أن يجزم بأحدها، وهو مما يَسِمُ تلك اللغةَ بالاتساع والمرونة والعبقرية، وإذا كان الشيخ محمد محيي الدين قد اعترض في هذا الموضع فإنه أقر بغرض العرب في ذلك الإيهام في مواضعَ أخرى غيرِ ذلك الموضع كما سيتبين. وهذا البحث سيحاول استنباط أنماط اللبس المتعمَّد في الاستعمال العربي، وبيان الأغراض التي قد يرمي إليها المتكلم إذ يتعمد اللبس... ومن هنا فإن للدراسة تساؤلين:

– **الأول:** ما الوسائل التي قد يتبعها المتكلم العربي إذا أراد الإلباس؟

– **الثاني:** ما الأغراض التي تقف من وراء تعمد الإلباس؟

أهمية الدِّرَاسَةِ:

تكمن أهميةُ الدراسة – في نظر الباحث – في أنها تخرج عن المعهود في الدراسات التي تناولت اللبس؛ وذلك لأنها غير منشغلة على الإطلاق ببيان أن العرب كانت تلجأ إلى وسائل معينة لتكون في مأمن من اللبس؛ وإنما انشغالها بنقيض ذلك؛ وهو أن العرب كانت تلجأ إلى وسائل معينة لتعمد بها

إلى اللبس عمدًا، ومهمة هذه الدراسة في إنجاز ذلك الغرض هي بيان أنماط تلك الوسائل، وبيان أغراض العرب في تعمد اللبس.

مَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ:

منهج الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يهدف إلى حصر مواضع تعمد اللبس في المسموع العربي ثم تنميطها وتحليلها، واستنباط الغرض الذي يقف من وراء ذلك.

الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

لم أقف – على حد علمي – على دراسة تناولت تعمد اللبس، أما الدراسات التي تناولت اللبس من حيث بغرض الأمن منه فأكثر من أن تُحصى هنا، ولذلك سأذكر بعضَها على سبيل المثال لا الحصر:

١ – اللبس في اللغة العربية – عمر حسن علي محمد أبو شهبة – مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط – جامعة الأزهر – ١٩٨٧.

٢ – ظاهرة اللبس في العربية – مهدي أسعد صالح عرار – رسالة دكتوراه – الجامعة الأردنية – ١٩٩٩.

٣ – الإلغاز النحوي وأمن اللبس – عبد العزيز علي أكبر سفر – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي – ٢٠٠٠.

٤ – أمن اللبس بحث نحوي في مواضع اللبس وموانعه – علي أبو القاسم عون – مجلة كلية الدعوة الإسلامية – ٢٠٠٣.

٥ – ظاهرة أمن اللبس في العربية: دراسة في ضوء النحو الوظيفي – عبد الغني بن أحمد – مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة عناية – ٢٠١٨.

٦ – القرينة النحوية وأمن اللبس – إسماعيل قادر خانه – مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع – كلية الإمارات للعلوم التربوية – ٢٠١٨.

٧ – اللبس اللغوي وطرائق حماية المعنى – غنية عيسو – المجلة الدولية: أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات – جامعة البصرة – ٢٠٢٠.

هَيْكَلُ الدِّرَاسَةِ:

المقدمة: وتشتمل على إشكالية الدراسة، وتساؤلاتها، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: أنماط تعمد اللبس في المسموع العربي.

وفيه خمسة أنماط، هي:

النمط الأول: تعمد اللبس باستعمال عناصر نحوية دون غيرها:

النمط الثاني: تعمد اللبس باستعمال أساليب دون غيرها:

النمط الثالث: تعمد اللبس باستعمال عنصر يحتمل أوجهًا مذكورة:

النمط الرابع: تعمد اللبس باستعمال عنصر يحتمل أوجهًا غير مذكورة:

النمط الخامس: تعمد اللبس باستعمال عنصر لا يحتمل أوجهًا أصلًا:

المبحث الثاني: أغراض تعمد اللبس في المسموع العربي.

الخاتمة: وفيها أهم ما توصلت إليه الدراسة.

المبحث الأول:

أنماط اللبس المتعمَّد في المسموع العربي

النمط الأول: تعمد اللبس باستعمال عناصر نحوية دون غيرها:

١ – تعمُّد اللبس باستعمال النكرة دون المعرفة:

أ: تعمُّد اللبس بتنكير المبتدأ:

النكرة في أصلها الدلالي إبهام، لذلك منع النحاة أن يُبتدأ بالنكرة لأن من يبدأ بالنكرة إنما هو يُلبس على السامع، يدل على ذلك قول سيبويه: «**ولا يبتدأ**

بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: (كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا) كنت تُلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس(٥)» وعليه فإن المتكلم إذا استعمل المبتدأ نكرةً فقد يكون قاصدًا للإبهام؛ ليُلبس بها على السامع، كأن يُقال: (من قال كذا لك؟) فيكون الجواب إذا أراد الإيهام على السائل: (رجل)، أي: (رجلٌ قاله)، وفي العامية المصرية إذا سئل أحد عن فاعل فعل معين، ولا يريد أن يكشف عن شخصيته، فيقول إذا سئل عن الفاعل: (واحدٌ)!

وقد جعل النحاةُ (الإبهام المتعمَّد) واحدًا من مسوغات الابتداء بالنكرة، فيقول الصبان: «**قوله: (أن تكون مبهمة) أي: [مقصودًا إبهامهُا]؛ لأن البليغَ قد يقصده**(٦)». واستدلوا على ذلك بقول امرئ القيس:

مُرَسَّعَةٌ بين أرساغه به عَسَمٌ يبتغي أرنبا(٧)

فاختيار (مرسعة) نكرة إنما هو على سبيل قصد الإبهام، فقد تعمد تنكيرها؛ ليحقر من شأنه؛ فهو رجل يقعد عن الحرب، ويبين أرساغه (جمع رُسْغ) مرسعةً (وهي تميمة تعلق تحصينًا من الحسد)، وبهذا الرُّسغ عَسَم (أي اعوجاج) يريد الأرنب ليعلق شيئًا من كعبه في تلك التميمة، لأنه يعتقد أن الجن يخشى الأرانب، فيكون ذلك حصنًا له من الأذى.

ويعقب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله: «**والشاهد قوله (مرسعة) فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء، ألا ترى أنه لا يريد (مرسعة) دون (مرسعة)؟ وهذا معنى قصد الإبهام**(٨)». وفي النص إشارة إلى إمكان قصد الإبهام الذي أنكره الشيخ قبلُ.

ب: تعمُّد اللبس بتنكير المفعول:

من مواضع تعمُّد الإيهام استعمال المفعول به نكرةً، ومن ذلك التعبير بكلمة (قتالا) على لسان المنافقين في قوله تعالى: **(وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ)** [سورة آل عمران ٣ / ١٦٧]؛ فهؤلاء المنافقون عندما دُعوا إلى القتال تعمدوا الإبهام، فاستعملوا التنكير بقصد الإبهام، وهذا واضح من قولهم: **(لو نعلم قتالا لاتبعناكم)**، وكأنهم ينفون وجودَه أصلا، ويدل على تعمدهم التنكير أن الله تعالى وصفهم بالنفاق **(نافقوا)**، ثم وصفهم بالكفر يومَ قالوا هذا القول **(هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان)**، ثم وصفهم بأنهم **(يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم)**، ثم وصفهم بكتمان الحقيقة المتعمَّدِ إنكارُها **(الله أعلم بما يكتمون)**. ويدل على تعمدهم الإبهام أن القتال معلوم لديهم، بحكم ما تقدم، فقد وصف القتال المتقدم بأنه **(في سبيل الله)**، غيرَ أنهم نكروه لينفوا حقيقة وجوده.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن عبد ربه في العقد الفريد، قال: «**وشاور زياد رجلًا من ثقاته في امرأة يتزوجها، فقال: لا خير لك فيها؛ إني رأيت رجلا يُقبلها، فتركه وخالفه إليها وتزوجها، فلما بلغ زيادًا خبره أرسل إليه وقال له: أما قلت لي إنك رأيت رجلًا يقبلها؟ قال: نعم، رأيت أباها يُقبلها**(٩)»! حيث تعمد هذا الرجل تنكير (رجلا)؛ ليصرف ذهن زياد إلى أن الذي قبّلها رجلٌ من غيرِ ذوي المحارم، فيصرفه عن زواجها، فيتزوجها هو.

٢ – تعمُّد اللبس باستعمال اسم الإشارة دون ذكر المشار إليه:

معلوم أن اسم الإشارة – وحده – مبهم، حتى يُذكر المشار إليه، وعليه فإذا استعمل المتكلم اسم الإشارة وتعمد عدمَ ذكر المشار إليه فإنما هو يقصد عدم الإبانة، وأكثر ما يكون ذلك في باب السؤال، كأن يُختبر واحدٌ فيما لا يعلم، فيُشار إلى ما لا يعرفه، ويُقال: (ما هذا)؟

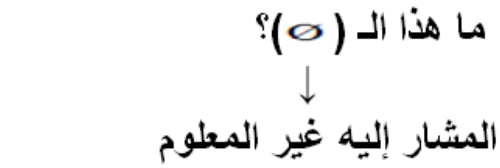

ومن ذلك قوله تعالى: **(فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ)** [سورة البقرة ٢ / ٣١]؛ وذلك أن المشار إليه أسماء لم تعهدها الملائكة ولم تعرفها.

النمط الثاني: تعمد اللبس باستعمال أساليب دون غيرها:

١ – تعمد اللبس باستعمال الحذف دون الذكر:

أ: تعمد اللبس بحذف الفاعل:

من الأغراض التي تجعل المتكلم يبني الفعل للمجهول ويحذف **الفاعل** متعمدًا (قصد الإبهام على السامع)، فيقول: (قيل كذا)، ولا يبين مَن القائل، وقد أشار ابنُ عقيل إلى ذلك، فقال: «**وأما الأسباب المعنوية فكثيرة... ومنها رغبةُ المتكلم في الإبهام**([١٠])».

وقد أشار إليه السيوطي، فقال: «**قد يُترك الفاعل لغرض لفظي، أو معنوي، كالعلم به... أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيّنه، نحو: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ)** [سورة البقرة ٢ / ١٩٦]، و**(وَإِذَا حُيِّيتُم)** [سورة النساء ٤ / ٨٦]([١١])». فحذف الفاعل هنا لئلا ينحصر المقصود في أحد بعينه.

ب: تعمد اللبس بحذف المفعول به:

قد يُحذف **المفعول به** عمدًا لينصرف ذهنُ السامعِ إلى مفعولٍ غيرِ الذي يعنيه المتكلم، وقد أشار الجرجاني إلى ذلك، فأدرج هذا الحذف المتعمَّد ضمن الحذف الخفي القائم على صنعة المتكلم، فقال: «**وقسم ثانٍ، وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يُحذف من اللفظ، لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه، وخفي تدخله الصنعة... وأما الخفي الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع، فنوع منه أن تذكر الفعلَ وفي نفسك له مفعول**

مخصوص قد عُلم مكانُه، إما بجريِ ذِكْرٍ، أو دليلِ حالٍ، إلا أنك تُنسيه نفسَك وتُخفيه، وتُوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه، من غير أن تُعدِّيَه إلى شيءٍ، أو تعرّض فيه لمفعول، ومثاله قول البحتري:

شَجْوُ حُسَّادِه وغيظُ عِداه أن يَرَى مُبْصِرٌ ويَسمعَ واعِ

المعنى لا محالةَ أن يَرى مُبصرٌ محاسنَه، ويسمع واعٍ أخبارَه وأوصافَه، ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه، ويدفع صورتَه عن وهمه، ليحصل له معنى شريف وغرضٌ خاصٌّ، وذاك أنه يمدح خليفةً وهو المعتزُّ، ويُعرِّضُ بخليفة وهو المستعينُ، فأراد أن يقول إن محاسنَ المعتزِّ وفضائلَه المحاسنُ والفضائلُ يكفي فيها أن يقع عليها بصرٌ ويعيها سمعٌ حتى يُعلمَ أنه المستحقُّ للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حسادَه وليس شيءٌ أشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن ههنا مبصرًا يرى وسامعًا يعي(١٢)». والخلاصةُ أن الشاعر حذف المفعول بعد (يرى) ويريد (محاسنه)، وحذفه بعد (يسمع) ويريد (أخباره وأوصافه)، لأنه يريد أن يقول إن أي أحد يرى تلك المحاسن ويسمع تلك الأوصاف سيعلم يقينًا أن الأولى بالخلافة هو المعتز لا المستعين، فحذف ذلك عمدًا إيهامًا لسامع، ليسلم منه.

ومنه ما رواه أبو القاسم السُّلَّمي عن غير واحد من أشياخه أن «**ومرض زياد، فدخل عليه شريح القاضي يعوده، فلما خرج بعث إليه مسروق بن الأجدع يسأله: كيف تركت الأمير؟ قال: تركتُه يأمر وينهى، فقال مسروق: إن شُرَيْحًا صاحب تعريض، فسألوه، قال: تركتُه يأمر (بالوصية)، وينهى (عن البكاء)**(١٣)». والشاهد أنه لما أدرك أن الأمير ميت لا محالة، لم يُرِدْ تخويفَ السائلِ، فحذف – في رده – المفعول به، وهو المأمور به والمنهي عنه؛ ليتوهم السامع أنه مادام يأمر وينهى فهو معافى.

ويُحذف **المفعول به** أيضًا بعد فعل المشيئة؛ لأنه يُستدل عليه من جواب الشرط، فإذا قلنا: (لو شئت لأتيت) فإن المفعول به المحذوف هو: (لو شئت

[الإتيان] لأتيت)، وإذا قلنا: (لو شئت لذاكرتُ)، فإن المفعول المحذوف هو: (لو شئت [المذاكرة] لذاكرت)، وهكذا، إلا أن يكون المفعول غريبًا على غير المعتاد، فهنا يلزم ذكرُه.

وقد أشار الشُّمُنِّي إلى ذلك في حاشيته على مغني ابن هشام، فقال: «يكثر – يعني حذف المفعول به – بعد فعل المشيئة أو الإرادة إذا وقع شرطًا فإن الجواب يدل عليه ويبينه نحو: **(ولو شاء لهداكم أجمعين)**، أي: (لو شاء [هدايتكم] لهداكم أجمعين)، فإنه متى قيل: (لو شاء) علم السامعُ أن هناك شيئًا تعلقت المشيئة عليه، **لكنه مبهم عنده، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيّنًا، وهذا أوقعُ في النفس**، ويستثنى من ذلك فعل المشيئة الذي يكون تعلقه بمفعوله غريبًا نحو:

ولو شئت أن أبكي دمًا لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب، فلابد من ذكر المفعول؛ ليتقرر في نفس السامع ويأنس به([١٤])».

غير أن المتكلم قد يحذفه بغرض الإلباس على المتكلم، ومخالفة الحقيقة، ومثاله قوله تعالى: **(وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)** [سورة النحل ١٦ / ٣٥]، ذلك أنهم تعمدوا حذف المفعول؛ ليلبسوا على السامع، ومرادهم: (لو شاء الله [عدم عبادة الأوثان] ما عبدناها)، وذلك لينسبوا كفرهم إلى الله تعالى، فيتنصلوا من الكفر بأنه إنما حدث بمشيئة الله لا بمشيئتهم هم!

جـ: تعمد اللبس بحذف تمييز العدد:

قد يَحذف المتكلمُ **تمييزَ العدد** بغرض الإلباس على السامع أيضًا، فإذا فرضنا أن أحدًا يريد إخبار التاجر أن لديه عشرين ناقة يريد بيعها له، ويخشى الحسد من الجالسين مع التاجر، فيقول له: (عندي مائتان)، ويسكت، فهو ههنا

يُلبس على السامعين من دون التاجر، فلم يعلموا هل لديه مائتا دينار، أو مائتا كتاب...

وقد أشار ابن جني إلى ذلك، فقال: «**وذلك قولك:** (عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين) فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز **إذا قصد المتكلمُ الإبانة، فإن لم يُرد ذلك، وأراد الإلغاز**، وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وإنما يُصلحه ويفسده غرضُ المتكلم، وعليه مدار الكلام([١٥])».

د: تعمد اللبس بحذف المنعوت:

وقد يحذف **المنعوت** بغرض الإلباس أيضًا، كأن يقول المتكلمُ أمام من يتعمد إخفاء المنعوت أمامه: (عندي كثير)، وهو يعني مثلًا: (عندي [مال] كثير) فلا يدري السامعون أي شيء كَثُر عنده، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك، فقال: «وإذا كان النعت لا يُعلم منعوته إلا بذكره لم يجز حذفه نحو: رأيت متحركًا، **إلا إذا كان للحاذف قصد في الإبهام**، فإن كان يعلم مع عدم ذكره جاز حذفه، نحو: (رأيت عالمًا، وشربت باردًا، ومنه قوله تعالى: **(وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ)**، و**(عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ)**، و**(فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالخَيْرَاتِ)**([١٦])».

هـ: تعمد اللبس بحذف اسم إنَّ:

وقد يحذف المتكلم **اسم إنَّ** إلباسًا على السامع لتخطئته، ومن ذلك مسألة **(إنَّ من خيرِ القومِ وأفضلهم أو خيرهم زيدٌ)** تلك المسألة التي ناظر بها الكسائيُّ اليزيديَّ، حيث سأل الكسائيُّ اليزيديَّ عن سبب رفع (زيد)، فذهب اليزيدي إلى أن الكسائي أخطأ؛ لأنه رفع (زيدٌ) قبل أن يأتي اسم (إنَّ)، وأن الصحيح نصب (زيدًا) على أنه اسمها، وقد تعمد الكسائي حذفه، ليكون التقدير: (إنَّ من خير القوم وأفضلهم (أو) خيرُهم زيدٌ) على أن اسم (إن) مضمر، وعلى أن يستأنف بعد (أو) بـ(خيرهم) على أنها مبتدأ، و(زيدٌ) خبرها، وخرج منتصرًا من المناظرة بذلك الإلباس([١٧]).

و: تعمد اللبس بحذف حرف الجر:

وقد يُحذف **حرف الجر**، ومن ذلك حذف الجار بعد الفعل (رغب)، فيُقال: (رغبت أن ألعب)، فلا ندري هل رغب (في) اللعب، أم رغب (عن)ه، ومن ذلك قوله تعالى: **(وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)** [سورة النساء ٤ / ١٢٧]، حيث حُذف الجار «مع أن اللبس موجود، بدليل أن المفسرين اختلفوا في المراد، فبعضهم قدّر: (في أن)، وبعضهم قدّر (عن أن)، واستدل كلٌّ على ما ذهب إليه، وأجيب عنه بجوابين، ذكرهما المرادي في شرح النظم... **والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن**(١٨)».

٢ – تعمد اللبس باستعمال التقديم دون التأخير:

معلوم أن الفاعل والمفعول إذا لم توجد قرينة لفظية (الإعراب) أو معنوية (الدلالة) تميز أحدهما عن الآخر وجب التزام الترتيب وإعطاء حكم الرفع للأول والنصب للثاني، فنقول في (ضرب موسى عيسى) إن (موسى) الفاعل و(عيسى) المفعول، غير أن للمتكلم الحرية في الإلباس، فإذا فرضنا أنه تعمد إبهام حقيقة الضارب والمضروب؛ لغرض في نفسه، فليس هناك من مانع في أنه يعتبر (عيسى) هو الضارب على سبيل التأخير؛ لأنه قد يكون هو الضارب بالفعل، فليس من حق القاعدة فرضَ الترتيب على العنصرين أن تحكم في الضارب والمضروب، وتفرض رؤيتها على ما هو واقع، وعلى ما أضمره المتكلم المستعمل من بنية عميقة تتوافق مع الواقع الذي رآه.

ويدل على ذلك ما أورده ابن عقيل في باب الترتيب بين عناصر الجملة الفعلية، حيث قال: «يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما خَفِيَ الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعلَ من المفعولِ، وذلك نحو: (ضَرَبَ موسى عيسى)، فيجب كون (موسى) فاعلا، و(عيسى) مفعولا، وهذا مذهب الجمهور، **وأجاز بعضُهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرض في التبيين**(١٩)».

٣ – تعمد اللبس باستعمال الوقف دون الوصل:

معلوم أن المعنى يتأثر إذا نطقت العبارة وصلا أو وقفا، فإذا وقفنا – مثلا – بعد (تمشي) في قوله تعالى: **(فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ)** [سورة القصص ٢٨ / ٢٥]، لكان الاستحياء في القول، ولو وقفنا بعد (استحياء) لكان الاستحياء في المشي. وقد يتعمد المتكلم في كلامه الوقوف على كلمة بعينها بقصد الإلباس على المتكلم.

فمن الإلباس بالوقف ما جاء في العقد الفريد: «**لقي شيطان الطاق – وهو محمد بن علي النعمان الشيعي – رجلًا من الخوارج وبيده سيف، فقال له الخارجيُّ: والله لأقتلنَّك أو تبرأ من عليٍّ، فقال: (أنا من عليٍّ، ومن عثمان بريءٌ) يريد أنه من عليٍّ، وبريء من عثمان**[٢٠]». حيث أراد أن يقف عند (علي)؛ ليثبت ولاءه وانتماءه لسيدنا علي، وبدأ بـ(ومن عثمان بريء) فبرئ منه وحده، فنجا بذلك من القتل.

النمط الثالث: تعمد اللبس باستعمال عنصر يحتمل أوجهًا مذكورة:

١ – تعمد اللبس باستعمال العنصر المُلبِس بعد عنصرين محتملين:

أ: تعمد اللبس باستعمال الضمير بعد عنصرين:

وقد أشار إلى ذلك ابن الأنباري، فقال: «**المضمر قبل الذكر يُشبه النكرة؛ لأنه لا يُعلم إلى أي شيء يعود حتى يُفسر**[٢١]»، فإذا كان الضمير مبهما حتى يُكر ما يفسره، فكيف به إذا جاء بعد مذكوريْن اثنين؟ فإذا قيل: **(جاء علي وعمرو فأكرمته)** لا يُعلم أيهما أُكرِمَ، لما فيه من لبس، وكذلك إذا قيل: **(أقبل أخو زيدٍ ففرحت به)**، لم يُعلم بأيهما فرح، وكقولنا: **(تركت الفتاةُ الغرفةَ لأنها اتسخت)**، فلا يعلم هل الفتاة اتسخت فتركت الغرفة، أم أن الغرفة لما اتسخت تركتها الفتاة، والضمير في حد ذاته مبهم لا يقل إبهامًا عن النكرة، ويظل مبهما حتى يُذكر ما يفسره.

ومن ذلك ما روي من أن معاوية قال لصعصعة بن صوحان: «**اصعد المنبر فالعن عليًّا، فامتنع من ذلك، وقال: أو تعفيني؟ قال: لا، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: معاشر الناس، إن معاوية أمرني أن ألعن عليًّا، فالعنوه لعنه اللهُ**(٢٢)». حيث تعمَّد ذكر الضمير بعد مذكوريْن (معاوية – عليًّا)، ففهم معاويةُ أن الضمير يعود على (علي) وصعصعة يريد عودَه على معاوية، فنجا من بطشه، ولعن معاوية.

ب: تعمد اللبس باستعمال الصفة بعد عنصرين:

وذلك كأن يقال – بغرض الإلباس – **(أقبل أخو زيد المحامي)**، فلا يُعلم من المحامي، زيد أو أخوه، ليس لأن (المحامي) يصعب وضع العلامة عليها فقط، ولكن لإمكان وصف كليهما بأنه (محامٍ)، ومن ذلك قوله تعالى: **(أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ)** [سورة سبأ ٣٤ / ٥]، فـ(أليم) يمكن – من حيث الدلالة – أن تصف الرجز، وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: **(من رجزٍ أليمٍ)**(٢٣)، ومنه قوله تعالى: **(وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ وَالإِكْرَامِ)** [سورة الرحمن ٥٥ / ٢٧]، فـ(ذو) يمكن – من حيث الدلالة – أن تصف (ربك)، وبها قرأ أبي وابن مسعود: **(وجه ربك ذي الجلال والإكرام)**(٢٤).

وإذا كتبنا مثلًا: (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) لم يكن الوصف (السياسية) ملبسًا، لأنه وصف مؤنث ينصرف بالضرورة لـ(العلوم) لا الاقتصاد، فإذا كتبنا: (كلية الجغرافيا والعلوم السياسية) لكان الوصف (السياسية) هنا ملبسًا؛ لاحتمال وصف الجغرافيا والعلوم بها، فإذا كتبنا: كلية (الجغرافيا) والعلوم السياسية لزال اللبس بالقوسين، وانصرف الوصف للعلوم وحدها، وكذا إذا كتبناها: كلية الجغرافيا (والعلوم) السياسية لزال اللبسُ أيضًا بالقوسين وانصرف الوصف للجغرافيا وحدها.

وقد ذكر الدكتور محمد علي الخولي أن العطف بـ(أو) من التراكيب الغامضة – كما سبق – ولكنه ذهب إلى أن الترقيم هو ما يُزيل اللبس، فقال: «بالإضافة إلى الغموض الذي قد ينجم عن العطف بسبب الحيرة في تحديد

المعطوف أو المعطوف عليه، فإن (أو) قد تفرض مشكلة خاصةً من حيث المعنى؛ إذ من المعروف أن (أو) تفيد التخيير، ولكن السؤال هو: هل المعطوف مرادف للمعطوف عليه في المعنى ولو اختلف عنه في الشكل؟ أم مختلف عنه في المعنى والشكل معًا؟ وهذه بعض الأمثلة...

(العلوم أو الدراسات الإنسانية): قد تعني:

أ – أن العلوم هي الدراسات الإنسانية.

ب – أو أن العلوم تختلف عن الدراسات الإنسانية.

جـ – أو أن العلوم هي الدراسات، وكلاهما إنسانية...

ولإزالة الغموض فإن تعديل الصياغة قد يفيد:

أ – العلوم (أو الدراسات الإنسانية): وهذا يدل على أن العلوم ترادف الدراسات الإنسانية.

ب – العلوم (أو الدراسات) الإنسانية: وهذا يدل على أن العلوم ترادف الدراسات.([٢٥])».

جـ: تعمد اللبس باستعمال المعطوف بعد عنصرين:

وذلك كأن يقال: **(رأيت الناشطات من النساء والفتيات)** فهذا التركيب ملبس جدا، فلا يُعلم هل (الفتيات) معطوفة على (الناشطات) أم على (النساء)؛ لأنها – من حيث الإعراب والدلالة معًا – تحتمل الوجهين، وقد مثَّل الدكتور محمد علي الخولي لهذه الظاهرة ذلك، بقوله: «**ينتجون الصواريخ المضادةَ للطائراتِ والمصفحاتِ**([٢٦])». وذلك لأن (المصفحات) تحتمل – من حيث الإعراب والدلالة معًا – أن تُعطف على (الصواريخ)، و(الطائرات).

٢ – تعمد اللبس باستعمال العنصر المُلبِس بين عنصرين محتملَيْن:

أ: تعمد اللبس باستعمال (أو) بين لفظين محتملين:

وذلك كأن يقول أحدٌ متعمدًا: **(يأتيك رجل أو امرأة)**، فيترك السامع في حيرة من أمره، لا يعلم جنس من يأتيه، أو يقول: **(إما أن يأتيك رجل، وإما أن**

تأتيك امرأة)، وقد أشار ابن عقيل إلى ذلك فقال: «**تستعمل (أو) للتخيير... وللإبهام على السامع؛ نحو: (جاء زيدٌ أو عمرٌو، إذا كنت عالمًا بالجائي منهما، وقصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)**(٢٧)».

ب: تعمد اللبس باستعمال (إما) بين لفظين محتملين:

وتستعمل (إمّا) كذلك أيضًا، حيث يقول ابن عقيل: «**(إمَّا) المسبوقة بمثلها تُفيد ما تفيده (أو) من التخيير... والإبهام والشك، نحو: (جاء إما زيد، وإما عمرو)**(٢٨)».

النمط الرابع: تعمد اللبس باستعمال عنصر يحتمل أوجهًا غير مذكورة:

١ – تعمد اللبس باستعمال ما يحتمل وجهين أحدهما بعيد مقصود والآخر قريب غير مقصود:

ويتمثل ذلك في التورية، وهي من ألوان المحسنات البديعية المعنوية التي يكون فيها اللفظ محتملا معنيين، أحدهما قريب (غير مراد)، والثاني بعيد (مراد)، ولا يستعمله العربي إلا ليفلت من عقاب، أو ليأمن من خوف، أو ليبرأ من حجة تُقام عليه... ومن ذلك – مثلا – ما جاء في صحيح البخاري في باب (المعاريض مندوحة عن الكذب)؛ «**وقال إسحاق: سمعت أنسًا: مات ابنٌ لأبي طلحة، فقال: كيف الغلامُ؟ قالت أم سُلَيْم: هدأت نفسه، وأرجو أن يكون قد استراح، وظَنَّ أنها صادقة**(٢٩)». حيث عبّرت أم سليم بقولها: (هدأت نفسه، وأرجو أن يكون قد استراح)؛ ليتوهم زوجُها أن ابنه قد استراح من العلة التي تركه عليها قبل سفره، وأضمرت المعنى البعيد وهو أن نفس ابنها قد هدأت من المرض بالموت حتى استراح مما كان يعاني منه حيًّا، حتى ظن أنها صادقة.

ومنه ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «**أقبل نبي الله – صلى الله عليه وسلم – إلى المدينة وهو مُردِفٌ أبا بكر، وأبو بكر شيخٌ يُعرف، ونبي الله – صلى الله عليه وسلم – شاب لا يُعرف، قال: فيَلقى الرجلُ أبا**

بكر، فيقول: يا أبا بكر مَن هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: هذا رجل يهديني السبيل، قال: فيحسب الحاسبُ أنه إنما يعني الطريق، وإنما يعني سبيلَ الخيرِ(٣٠)». حيث استعمل (هداية السبيل) بمعنى ظاهر غير مراد وهو الطريق، ومعنى بعيد مراد هو الهداية إلى الحق، على سبيل التورية بغرض النجاة.

٢ – تعمد اللبس باستعمال ما يحتمل وجهين أحدهما عكسُ الآخر:

أ: تعمد اللبس باستعمال تركيب إضافي يحتمل الفاعلية والمفعولية:

وذلك كقولنا: **(حبُّ الوالدين شيء عظيم)**، فالمتكلم قد يتعمد ذلك ليعني الوجهين المحتملين: (حب الوالدين للولد، وحب الولد لوالديه)، لتستمر علاقة الحب بين الطرفين (الوالدين، والولد).

وفي القرآن الكريم شواهد كثيرة على ذلك، وقد ذكرها الدكتور مفرح سعفان تحت عنوان (علاقة الإضافة الفاعلية المفعولية)(٣١)، وذكر منها قوله تعالى: **(إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ وَالمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ)** [سورة العنكبوت ٢٩ / ٤٥]، حيث تحتمل (ذكر الله للعبد، وذكر العبد لله)(٣٢)، ووجود دلالتين عظيمتين محتملتين أعظم من وجود دلالة واحدة.

ومنه قوله تعالى: **(وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا)** [سورة المائدة ٥ / ٨]، حيث تحتمل (لا يحملنكم بغضكم للقوم على الظلم، ولا يحملنكم بغض القوم لكم على الظلم) والاحتمالان عظيمان؛ لأنهما يوجبان العدل سواء مع من أبغضناهم أو مع من أبغضونا.

ب: تعمد اللبس باستعمال صيغة صرفية تحتمل المعنى ونقيضَه:

معلوم أن اسم الفاعل من الفعل (اختار) هو (مختار) واسم المفعول منه هو أيضًا (مختار)، ومثل ذلك كثير، وللمتكلم أن يتعمد اختيار هذه الصيغة بغرض الإلباس على السامع، فيظن السامع شيئًا غيرَ الذي يعنيه المتكلم، كأن يقال لأحد: لماذا اخترت فلانًا وهو عدوي؟ فيقول أنا (مختار) فيظن السامع أن

فلانًا هذا هو الذي اختاره، وليس له من الأمر شيء، وهو يعني أنه هو الذي اختاره بإرادته، وقد أشار الشيخ خالد الأزهري إلى ذلك، فقال: «**تأخير البيان وقت الحاجة جائزٌ عقلًا باتفاق عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة، كـ(مختار ومنقاد) فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفًا**(٣٣)».

وكذلك إذا أراد أن يُقال إنه بيع، فإنه قد يكسر باب (بعت) على الأصل؛ لأنها من (بِيع) وأما ضمُّها (بُعت) فمن فعل النحاة فقط لئلا تلتبس بأنه هو البائع، فله إذن الالتزام بأصل القاعدة لغرض الإلباس، فيقول: (أنا بِعْتُ) فيظن السامع أنه البائع وهو المبيع.

ومن ذلك استعمال الكفار فعل الأمر (راعنا) بنيَّة (اسم الفاعل) من الرعونة – حاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم – فلما تبين ذلك نُهي المسلمون عنها، لئلا يسب الكفارُ رسول الله بالتورية الصرفية، وقد أشار الزركشي إلى ذلك، فقال: «**وتسمى – أي التورية – الإيهام والتخييل والمغالطة والتوجيه، وهي أن يتكلم المتكلم بلفظ مشترك بين معنيين قريبٍ وبعيدٍ، يوهم السامع أنه أراد القريب... وكان الأنصار يقولون: (رَاعِنَا) أي: ارعَنا سمعًا وانظر إلينا، والكفار يقولونها ((فاعل)) من الرعونة... فلما عُوتبوا قالوا: إنما نقول ما يقول المسلمون، فنُهِيَ المسلمون عنها**(٣٤)».

النمط الخامس: تعمد اللبس باستعمال عنصر لا يحتمل أوجهًا أصلًا:

١ – تعمد اللبس باستعمال كنايات العدد:

معلوم أن كنايات العدد من المبهمات؛ لأنها تفتقر إلى التحديد الدقيق للعدد، منها: (كَم، وكذا، وكأيِّن)، وللمستعمل أن يتعمد ذكرها ولو كان يعرف تحديد العدد إلباسًا على السامع، فيقول: (**اتصلت بك كذا مرة**)، وهو لم يتصل

به إلا مرتين فقط، ولكنه يتعمد استعمال كناية العدد ليهم السامع أنه اتصل به مرات كثيرة.

٢ – تعمد اللبس باستعمال الظروف المبهمة:

معلوم أن من الظروف ما هو مبهم، ومنها ما هو محدد، ومن المبهم (وقت، وزمان، ومكان...)، وقد يتعمد المتكلم استعمال الظرف المبهم ليلبس على السامع، فإذا طُلب منه اللقاء، وكان راغبًا عنه، فله أن يقول: **(سآتيك نهارًا)** ولا يحدد أي ساعة من النهار سيأتيه، وهو يتعمد ذلك لئلا يُقيم على نفسه حجة بالتحديد.

ومن ذلك أيضًا أن يصاغ الظرف من لفظ الفعل، فيقول: **(قعدت مَقعد زيد)**، و**(جلست مجلس خالدٍ)**، بغرض عدم تحديد موضعه ولا موضع من قعد مقعده أو جلس مجلسه، وقد ذكر النحاة ذلك في باب الظروف المبهمة([٣٥]).

٣ – تعمُّد الإبهام باستعمال اسم الموصول المبهم:

وذلك كأن نكني عن الشيء العظيم بـ(ما)، فنقول: (قال لي ما قال)، و(كان منه ما كان)، وكأنه يريد أن يكني عن سرٍّ بذلك الموصول المبهم، ومن ذلك قوله تعالى: **(فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى)** [سورة النجم ١٠]، فهنا عدم إفصاح عما أوحى الله به لرسوله – صلى الله عليه وسلم – ليلة المعراج، فهو سر بين الله – عز وجل – والرسول – صلى الله عليه وسلم – ولعظمته جاء مبهمًا، يدل على ذلك قول القرطبي: «**قوله تعالى: (فأوحى إلى عبده ما أوحى) تفخيمٌ للوحي الذي أوحى إليه**([٣٦])».

ومنه قوله تعالى: **(إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى)** [سورة النجم ١٦]، فالإبهام باسم الموصول هنا سر لا يمكن إحاطة المتلقي به، ففي الجنة ما لم يخطر على قلب بشر، فلذلك كان الإبهام، يدل على ذلك قول القرطبي: «**وقيل هو تعظيم الأمر؛ كأنه قال: إذ يغشى السدرة ما أعلم الله به من دلائل ملكوته، وهكذا قوله تعالى: (فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى)، (والمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى.**

فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى)[٣٧]». وقول الزمخشري: «**تعظيم وتكثيرٌ لما يغشاها، فقد عُلم بهذه العبارة أن ما يغشاها من الخلائق الدالة على عظمة الله وجلاله أشياء لا يكتنهها النعت، ولا يحيط بها الوصف**[٣٨]».

ومنه أيضًا قوله تعالى: **(والمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى. فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى)** [سورة النجم ٥٣]، وكأن الذي أخبرنا الله تعالى به عن عقوبة قوم لوط – في غير هذا الموضع – لم تكن هي الوحيدة التي عوقب بها هؤلاء القوم، وإنما غشاها ما غشّى! وقد أشار القرطبي إلى ذلك فقال: «**وأبهم لأن كلًّا منهم أُهْلِكَ بضربٍ غيرِ ما أُهْلِكَ به الآخرُ، وقيل: هذا تعظيم الأمر**[٣٩]».

ثانيًا: أغراض اللبس المتعمَّد في المسموع العربي:

يحاول البحث من خلال ما سبق استنباطَ أهمِّ الأغراض التي تقف وراء تلك الظاهرة، وهي:

١ – إثراء الدلالة:

وذلك كما في التركيب الإضافي المحتمل للفاعلية والمفعولية، كقوله تعالى: **(وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ)** [سورة العنكبوت ٢٩ / ٤٥]، فهي تثري الدلالة من حيث إنها تحث على أهمية ذكر العبد لربه، وفي الوقت نفسه تشير إلى شرف العبد في أن يذكره اللهُ تعالى، وكذلك قوله تعالى: **(وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا)** [سورة المائدة ٥ / ٨]، فهي تثري الدلالة أيضًا من حيث إنها تنهى عن ظلم من بيده الحكم على شخص يكره الحاكمَ أو يكرهه الحاكمُ.

٢ – الخوف على الفاعل:

وذلك في حالة تنكير الفاعل كما في قولنا: (رجل) جوابًا عن سؤال: (مَن قال كذا؟)، خوفًا على الفاعل من أذى السامع.

٣ – الخوف على النفس:

وذلك كما في التورية في نحو قول الصِّدِّيق: **(رجل يهديني السبيل)**، ليظن السامع أنه قصد الإرشاد فيأمن من شره، وكذلك في الوقف دون الوصل،

كما في قول الرجل: **(أنا من عليٍّ، ومن عثمانَ بريءٌ)**، ليظن السائل أنه قصد البراءة منهما معًا فيأمن من شره.

٤ – الخوف من السامع:

وذلك كما رأينا في حالة حذف التمييز في نحو قول أحدهم: (عندي مائتان)، خوفًا من أن يقول: (مائتا ناقة)، فيحسده السامع أو يطلع على حاله، وكذلك في حذف الفاعل كما في حالة بناء الفعل للمجهول، كأن نقول: (ضُرِبَ المستضعَفُ)، خوفًا من الفاعل.

٥ – خداع السامع:

كما في تعمد تنكير المفعول به، كما في قول القائل: **(رأيت رجلًا يقبلها)**، ليصرف ذهن زياد إلى أن الذي قبّلها رجلٌ من غيرِ ذوي المحارم، فيصرفه عن زواجها، فيتزوجها هو.

٦ – طمأنة السامع:

كما في تعمد حذف المفعول به، كما في قول الرجل: **(رأيته يأمر وينهى)**، فحذف المفعولين (الوصية – البكاء)؛ ليتوهم السامع أنه مادام يأمر وينهى فهو معافى. وكذلك في التورية كما في قول الأم: **(هدأت نفسه)**، ليظن الأب أن نفسه إنما هدأت من المرض بالبرء، فيطمئن.

٧ – إنكار الفعل:

كما في تنكير المفعول به، كما في قوله تعالى: **(وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ)** [سورة آل عمران ٣ / ١٦٧]؛ فهؤلاء المنافقون عندما دُعوا إلى القتال تعمدوا الإبهام، فاستعملوا التنكير بقصد الإبهام، وهذا واضح من قولهم: **(لو نعلم قتالا لاتبعناكم)**، وكأنهم ينفون وجودَه أصلا، ويدل على تعمدهم التنكير أن الله تعالى وصفهم بالنفاق **(نافقوا)**، ثم وصفهم بالكفر يومَ قالوا هذا القول **(هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان)**، ثم وصفهم بأنهم **(يقولون بأفواههم ما ليس**

في قلوبهم)، ثم وصفهم بكتمان الحقيقة المتعمَّدِ إنكارُها **(الله أعلم بما يكتمون)**. ويدل على تعمدهم الإبهام أن القتال معلوم لديهم، بحكم ما تقدم، فقد وصف القتال المتقدم بأنه **(في سبيل الله)**، غيرَ أنهم نكروه لينفوا حقيقة وجوده.

٨ – تعظيم الفعل:

كما في استعمال اسم الموصول لتعظيم المبهم، كما في قوله تعالى: **(فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى)** [سورة النجم ١٠]، فهنا عدم إفصاح عما أوحى الله به لرسوله – صلى الله عليه وسلم – ليلة المعراج، فهو سر بين الله – عز وجل – والرسول – صلى الله عليه وسلم – ولعظمته جاء مبهمًا، ومنه قوله تعالى: **(إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى)**، لما في الجنة مما لم يخطر على قلب بشر!

٩ – التنصل من الفعل:

وذلك كما في قوله تعالى: **(وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّـهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)** [سورة النحل ١٦ / ٣٥]، ذلك أنهم تعمدوا حذف المفعول؛ ليلبسوا على السامع، ومرادهم: (لو شاء الله [عدم عبادة الأوثان] ما عبدناها)، وذلك لينسبوا كفرهم إلى الله تعالى، وكأنهم أرادوا أن الله – حاشاه سبحانه – المريد لكفرهم!

خاتمة البحث:

بالاعتماد على المسموع العربي حاول البحث أن يقف على حقيقة مفادُها أن العرب كما كانت ترمي إلى أمن اللبس فإنها كانت تقصد إليه أحيانًا، فيتعمد المتكلم الإلباس على السامع لأغراض مختلفة، فالاستعمال ملك للمتكلم وحده، فهو – وحدَه – من يملك إرادة الإبانة أوالإلباس، لأغراض تتعلق بظروفه وأحواله وغاياته في زمن التكلم، فقد يتعمد الإبهام فيستعمل أنماطًا مختلفة يواري بها بنيته العميقة، ويُظهر بنية سطحية يفهمها السامع بشكلٍ غيرِ الذي يريده،

أو يجد السامعُ نفسَه بين أوجه متعددة يحتملها القولُ، فلا يملك أن يجزم بأحدها، وهو مما يَسِمُ تلك اللغةَ بالاتساع والمرونة والعبقرية.

وقد وقف البحث على خمسة أنماط لاستعمال اللبس المتعمّد، وهي:

١ – تعمد اللبس باستعمال عناصر دون غيرها.

٢ – تعمد اللبس باستعمال أساليب دون غيرها.

٣ – تعمد اللبس باستعمال ما يحتمل أوجهًا مذكورة.

٤ – تعمد اللبس باستعمال ما يحتمل أوجهًا غير مذكورة.

٥ – تعمد اللبس باستعمال ما لا يحتمل أوجهًا أصلًا.

وقد حاول البحث الوقوف على أهم الأغراض التي تكمن وراء استعمال اللبس المتعمَّد، وهي:

١ – إثراء الدلالة.

٢ – الخوف على الفاعل.

٣ – الخوف على النفس.

٤ – الخوف من السامع.

٥ – خداع السامع.

٦ – طمأنة السامع.

٧ – إنكار الفعل.

٨ – تعظيم الفعل

٩ – التنصل من الفعل.

الهوامش:

١ – عبد التواب، رمضان، ١٩٩٧، مدخل إلى علم اللغة، ١٢٩، مكتبة الخانجي.

٢ – السيوطي، جلال الدين، د.ت، المزهر ١ / ٣٣٦، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، بيروت.

٣ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٩٨٠، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ٩٩/٢، دار التراث، القاهرة.

٤ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، هامش ٢ / ٩٩

٥ – سيبويه، ١٩٨٨، الكتاب ١ / ٤٨، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٦ – الصبان، د.ت، حاشية الصبان – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣٣٠/١، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.

٧ – البيت من المتقارب لامرئ القيس، ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٤، وشرح التصريح ١ / ٤١٢، وهمع الهوامع ١ / ٣٢٧، وشرح الأشموني ١ / ٩٨، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٠

٨ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل هامش ١ / ٢٢٤

٩ – ابن عبد ربه، أحمد، ١٩٨٣، العقد الفريد، ٢٩٩/٢، تحقيق د. محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٣ / ١١١ – ١١٢

١١ – السيوطي، جلال الدين، ١٩٩٨، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥١٨/١، تحقيق د . أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢ – الجرجاني، عبد القاهر، ٢٠٠٠، دلائل الإعجاز، ١٥٥ – ١٥٦، تحقيق محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣ – ابن عبد ربه، أحمد، ١٩٩٧، العقد الفريد لابن عبد ربه ٢ / ٢٩٩، وابن الجوزي، أبو الفراج عبد الرحمن، أخبار الظِّراف والمتماجنين، ٦٠، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي، دار الجابي ودار ابن حزم، بيروت، لبنان.

١٤ – الشُّمُنِّي، د.ت، حاشية الشُّمُنّي على مغني اللبيب (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، ٢٦٠/٢، طباعة محمد أفندي مصطفى، دار البهية بمصر.
١٥ – ابن جني، ٢٠٠٦، أبو عثمان، الخصائص، ٣٧٨/٢، تحقيق محمد على النَّجَّار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
١٦ – ابن مالك، جمال الدين محمد، ١٩٧٧، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ١ / ٥٤٦، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، دار المعاني، بغداد.
١٧ – السيوطي، جلال الدين،١٩٨٥، الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى، ٣ / ٣٩ – ٤٤، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت.
١٨ – الأزهري، خالد، د.ت، شرح التصريح على التوضيح على أوضح المسلك لابن هشام، ٤٦٩/١، مطبعة عيسى الحلبى، القاهرة.
١٩ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢ / ٩٩
٢٠ – عبد ربه، أحمد، العقد الفريد ٢ / ٢٩٧ – ٢٩٨
٢١ – ابن الأنباري، أبو البركات، د. ت، أسرار العربية، ١٣٩، تحقيق محمد بهجة بيطار – المجمع العلمي العربي بدمشق – الطبعة الثالثة.
٢٢ – عبد ربه، أحمد، العقد الفريد ٢ / ٢٩٨
٢٣ – الزجاج، ١٩٨٨، معاني القرآن وإعرابه، ٢٤١/٤، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، القاهرة.
٢٤ – الزمخشري، ١٩٩٨، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، ٩/٦، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، وفتحى عبد الرحمن أحمد حجازى، مكتبة العبيدكان، الرياض.
٢٥ – الخولي، محمد علي، ٢٠٠١، علم الدلالة (علم المعنى)، ١٦٠ – ١٦١.
٢٦ – الخولي، محمد علي، علم الدلالة (علم المعنى) ١٥٨
٢٧ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٢
٢٨ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٤
٢٩ – البخاري، ٢٠٠٢، صحيح البخاري، كتاب الأدب – باب ١١٦ المعاريض مندوحة عن الكذب ص ١٥٤٩– دار ابن كثير دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٠ – البخاري، صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار، باب (٤٥) هجرة النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه إلى المدينة – حديث رقم ٣٩١١
٣١ – سعفان، مفرح السيد، ٢٠٠٧، التحول التركيبي بين الجملة العربية والإضافة – علاقاته التركيبية وأبعاده الدلالية، ٤٤، مجلة كلية دار العلوم بالفيوم.
٣٢ – القرطبي، د.ت، الجامع لأحكام القرآن ٣٤٩/١٣، تحقيق هشام سمير البخارى، دار عالم الكتب بالرياض.
٣٣ – الأزهري، خالد، شرح التصريح ١ / ٤١٣
٣٤ – الزركشي، د.ت، البرهان فى علوم القرآن ٤٤٥/٣–٤٤٦، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث بالقاهرة.
٣٥ – الأزهري، خالد، شرح التصريح ١ / ٥٢٣ – ٥٢٤
٣٦ – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٩١/١٧
٣٧ – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٩٧/١٧
٣٨ – الزمخشري، الكشاف ٦٤٠/٥
٣٩ – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٢١/١٧

قائمة المراجع:

أحمد بن عبد ربه. (١٩٨٣). *العقد الفريد*. تحقيق د. محمد قميحة. دار الكتب العلمية.

البخاري. (٢٠٠٢). *صحيح البخاري*. دار ابن كثير دمشق ببيروت.

أبو البركات بن الأنباري (ط٣). *أسرار العربية*. تحقيق محمد بهجة بيطار. المجمع العلمي العربي بدمشق.

جلال الدين السيوطي. (١٩٨٥). *الأشباه والنظائر فى النحو*. تحقيق د . عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت.

جلال الدين السيوطي. (د. ت). *المزهر*. تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، بيروت.

جلال الدين السيوطي. (١٩٩٨). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق د . أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية.

ابن جني. (٢٠٠٦). *الخصائص*. تحقيق محمد على النَّجَّار، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

خالد الأزهري. (د.ت). *شرح التصريح على التوضيح على أوضح المسالك لابن هشام*. مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة.

رمضان عبد التواب. (١٩٩٧). *مدخل إلى علم اللغة*. مكتبة الخانجي.

الزجاج. (١٩٨٨). *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب بالقاهرة.

الزركشي. (د.ت). *البرهان فى علوم*. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث بالقاهرة.

الزمخشري. (١٩٩٨). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل*. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، وفتحى عبد الرحمن أحمد حجازى، مكتبة العبيدكان بالرياض.

سيبويه. (١٩٨٨). *الكتاب*. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي.

الشُّمُنِّي. (د.ت). *حاشية الشُّمُنّي على مغني اللبيب (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)*. دار البهية بمصر.

الصبان. (د.ت). *حاشية الصبان – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.

عبد القاهر الجرجاني. (٢٠٠٠). *دلائل الإعجاز*. تحقيق محمود محمد شاكر. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن عقيل. (١٩٨٠). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. دار التراث.

أبو فراج ابن الجوزي. (١٩٩٧). *أخبار الظِّراف والمتماجنين*. بعناية بسام عبد الوهاب الجابي. دار الجابي ودار ابن حزم.

القرطبي. (د.ت). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق هشام سمير البخارى. دار عالم الكتب بالرياض.

ابن مالك. (١٩٩٧). *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*. تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري. دار المعاني ببغداد.

محمد عبد الله الخولي. (٢٠٠١). *علم الدلالة (علم المعنى)*.

مفرح السيد سعفان. (٢٠٠٧). *التحول التركيبي بين الجملة العربية والإضافة: علاقاته التركيبية وأبعاده الدلالية*. مجلة كلية دار العلوم بالفيوم.